مقومات الفكر السياسي الحداثي والقراءات النقدية – حنة آرانت نموذجا

Elements of Modern Political Thought and The Critical Reading Hannah Arendt as a Model

زين العابدين شنافي*

جامعة الجزائر2

Zinelaabidine.chenafi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/04 تاريخ القبول 2022/04/29 تاريخ النشر 2022/05/04

ملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على أهم المقومات الجوهرية التي تأسس من خلالها الفكر السياسي الحداثي، لذلك وجب التشديد على ضرورة قراءة حنة آرانت للحداثة؛ لمقوماتها وأسسها، ولمظاهر الأزمة التي باتت تنخر كيان الإنسان، في ضوء تقليد دشنه نيتشه وأرسى دعائمه هيدجر، ليمتد فيما بعد مع أبرز الفلاسفة المعاصرين كهبرماس ودريدا وفوكو؛ وهو تقليد مساءلة تاريخ الغرب عموما، وتاريخ الحداثة منه على وجه التحديد، بحسبانها منعطفا غير مسبوق في مسار الإنسان الغربي. فإن آراندت شكلت بموقفها من الفعل الإنساني رفضا معلنا للقراءة الأنطولوجية للتاريخ، وكذا على رغبتها في إعادة فهمنا للتاريخ إلى مجراه الطبيعي؛ مجرى الفعل والنشاط الإنسانيين.

الكلمات المفتاحية: الحداثة السياسية؛ العقل الغربي؛ العلمانية؛ الديمقراطية الليبرالية؛ الحرية الفردية؛ الأزمة السياسية؛ التوتاليتارية.

Abstract:

This research paper highlights the most important fundamentals of the modern Political Thought. Therefore, it is necessary to read Hannah Arendt's one, its fundamentals and the aspects of the crisis which was

* **المؤلف المراسل**

eroding the human existence, in light of the tradition of questioning the history of the west and the Modern Political Thought. It is an unprecedented turn in the path of western humankind. That is why Arendt declared her rejection of the ontological reading of history, as well as her desire to return our understanding of history back to its natural course, the course of human action and activity.
key words: Modern Political Thought; Western mind; Secularism; Liberal Democracy; Individual Freedom; The Political Crisis; Totalitarianism.

مقدّمة:

يشهد تاريخ الفكر الغربي عموما، والسياسي خصوصا بأن تلك التغيرات والتحولات الفكرية والسياسية التي شهدها الإنسان الأوربي الحديث، كانت بمثابة المنعرج الحاسم، و فصل من فصول المعركة الطويلة التي خاضها الإنسان الأوربي ضد ظلام العصور الوسطى وموروثها، وكان العقل الأوربي آنذاك أسير المعتقدات والأفكار الدينية، فانتهت هذه المعركة بانتصار العقل على اللاهوت وعلى سلطة رجال الدين والكنيسة، فتجسد هذا الانتصار وتعزز من خلال انتصار الثورة البرجوازية على الأنظمة المالكة المطلقة والمستبدة في ساحة السياسة، كذلك تجسد بانتصار الرأسمالية وعلاقات إنتاجها على نمط الإنتاج الإقطاعي في حلبة الاقتصاد.

وما هو جدير بالذكر فإن عملية انتقال الفكر الغربي الأوربي بطابعه الفلسفي والسياسي من الأزمنة الوسيطة إلى الأزمنة الحديثة كان مصحوبا بأحداث بارزة، كانت بمثابة عامل فعال في بلورة وتشكيل فكر فلسفي وسياسي حداثي جديد، كانت بداياته الأولى مع اكتشاف الطباعة سنة 1448م وسقوط القسطنطينية 1453م وكذلك الكشوفات الجغرافية الكبرى سنة 1492م، والتي كانت إعلانا رسميا لانفصال الأزمنة الحديثة عن الأزمنة الوسيطة، وترتب عن ذلك بداية التشكيل والتأسيس لمقومات الهوية الأوربية الغربية الجديدة، وهذا ما يؤكده تودروف بقوله: "لا يوجد تاريخ أنسب لتمييز بداية العصر الحديث من هذا العام الذي يعبر فيه كريستوف كولومبس المحيط ونحن جميعا

الأحفاد المباشرين لكولومبس بقدر ما لكلمة بداية من معنى."[1] بالإضافة إلى بعض الأحداث المهمة والفاعلة في انبثاق فكر غربي حداثي، كالنهضة في إيطاليا، والإصلاح الديني في ألمانيا، الثورة الصناعية في إنجلترا، الثورة الفرنسية.

وما يمكن تأكيده أن مسيرة الفكر الغربي بكل محتوياته وتجلياته الفكرية والفلسفية والسياسية والثقافية لم يأت دفعة واحدة، وإنما عبر عن نفسه كونه نتيجة لتاريخ طويل ملئ بالأحداث التي ساهمت كل منها بقسط في تشكيله وصقله، فهو نتاج تراكمي لإرث حضاري وفكري عريق، فقد استيقظ هذا الإنسان الأوربي الحديث من سباته الوسيطي على عالم جديد، عمل على هدم وتحطيم أوثان السلطة والسيطرة ورفع شعار الحرية والحقيقة في شتى مجالات الحياة. وكان ذلك بمثابة إعلان عن إنسانية الإنسان، على اعتبار أن الإنسان الأوربي الحديث كان حاملا لثقافة عالمية وعقلانية جديدة، فهي ثورة ضد كل ما هو مألوف، تهدف إلى تقويض الخرافة و الأسطورة، ومنه أحدث الفكر الغربي عموما، والسياسي الحداثي خصوصا نوع من القطيعة بلغة باشلار مع العصور الوسطى المظلمة، ثم إعادة بناء فكر سياسي حداثي ارتبط بعصر النهضة من جهة، وبعصر التنوير من جهة أخرى، وقد صاحب هذين العصرين أحداث وانقلابات شملت مختلف مناحي الحياة، لا سيما بزوغ النزعة الإنسانية وحركات الإصلاح، والإيمان بالعقل وبالذات المفكرة والمبدعة والناقدة، وقد اعتبر هذا الوضع الحداثي بمثابة البزوغ الرائع للشمس بحسب تعبير هيجل (1770-1831).

ومن جهة أخرى فقد شهد عصر الأنوار اهتماما منقطع النظير بالفكر السياسي الحداثي، من خلال "توالي نظريات العقد الاجتماعي لكل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، والتي ناقشت مسائل مهمة كمصدر السلطة وتنظيمها وما يستتبع ذلك من قضايا الحقوق والواجبات."[2]

لينتهي القرنين السابع عشر والثامن عشر بواقع الثورة الفرنسية التي حملت مفاهيم ومعاني كانت بمثابة الأساس للدولة الوطنية؛ دولة القانون، والديمقراطية العلمانية، دولة الدستور المعبر عن الحريات الفردية المدافع عن حقوق الإنسان الأوربي الحديث. وبعد ذلك "تظهر المدن الحديثة كتجمعات حضارية بتنظيمات ومؤسسات جديدة مع تطور كبير في وسائل النقل والاتصال والتقسيم الاجتماعي للعمل مع تحسين الخدمات الصحية"[3].

غير أن الفكر السياسي الحداثي اقترن بالحداثة كنمط حياتي وممارسة سياسية واجتماعية تتسم بالتطور والتغير والإبداع، وبذلك كانت هذه الآراء الاجتماعية والسياسية تعبير إيديولوجي عن إرادة إنسانية حديثة رافضة لكل قديم في كل صوره وأشكاله – العالم القديم، بل وحتى الإنسان القديم –، الإنسان الذي تسكنه المعتقدات الدينية المتحجرة والمعبرة عن الخرافة، ثم في الوقت ذاته ضرورة الاتجاه نحو الحديث، أي أن الفكر الغربي الحداثي مثل صراع إيديولوجي بين الخرافة والأنوار، وانتهى بارتباط الفكر الغربي الأوربي الحديث، بالحداثة في كل تجلياتها الثقافية، الفلسفية، الاجتماعية، السياسية التي مثلت القطيعة النهائية مع كل موروث قديم وبهذا الصدد يقول محمد سبيلا: "الحداثة نشأت واستمرت كحركة دينامية، عصفت بالتدرج بكل البنيات والذهنيات العتيقة، وساهمت في إحداث نوع من القطيعة الجذرية مع كل ما هو تقليدي والمؤدية إلى بلورة تصور جديد للعالم مختلفا كليا عن التصور التقليدي، ومحدثة سلسلة من الصدمات يوجزها مؤرخو الفكر في الصدمة الكوزمولوجيا، والصدمة البيولوجية، والصدمة السيكولوجية، وأخيرا الصدمة المعلوماتية"[4].

وقد عبر هذا الوضع الجديد عن نفسه بوصفه ثورة غربية حديثة تحمل في طياتها أفكار تحررية تدعو إلى إبداع ثقافة عالمية شاملة رافضة لكل ما يعيق التقدم، والعمل على تقويض كل ما هو مؤسس على الأسطورة والخرافة، متصلة في الوقت ذاته بعصر النهضة

وعصر الأنوار، الذي لا يؤمن ولا يثق إلا في العقل وفي الذات المبدعة المفكرة والناقدة، المتجاوزة لكل القيود والأغلال والتي قامت على وأد العقل، وجعلته أسير المعتقدات الدينية في العصور الوسطى، فالفكر الغربي الحداثي بكل تجلياته سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أحدث قفزة حقيقية تمثلت في تغير جذري طرأ على مستوى التفكير والممارسة الفردية والجماعية.

فالملاحظ والمتتبع لتاريخ الفكر السياسي الحداثي يلتمس من خلال البحث المستمر والدؤوب، في كشف الستار عن أسس الحداثة السياسية يدفعنا إلى طرح التساؤل المركزي والرئيسي الذي يحوي في داخل الإشكالية التي سترسم بالتمشي المنهجي الذي يحكم البحث في كل عناصره وتمفصلاته: ما هي أهم السمات والمقومات والدعائم التي كانت بمثابة الأرضية الخصبة التي قام عليها الفكر السياسي الحداثي؟ وكيف كانت قراءة المفكرة الألمانية حنة آرانت النقدية للحداثة السياسية؟.

كما يجدر بنا في هذا المقام إبراز الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية، الذي تمحور أساسا حول مقومات الحداثة السياسية والقراءات النقدية المتعددة لها ، الذي كان بمثابة الدافع في انبثاق تفكير نقدي جديد يبحث في ماهية الانسان والسياسة، تمثل في فكر وفلسفة المفكرة الألمانية حنة آرانت، فقد حاولت هذه المفكرة التعبير عن همها وقلقها الفكري السياسي تجاه ما أدى إلى تخريب الجسم السياسي الغربي، ورصد معالم أزمة الإنسان الغربي في العصر الحديث، فقد تجسد فكر آرانت السياسي كرد فعل سياسي إيجابي تجاه تاريخ الأنظمة الشمولية، والتي طغت بأساليبها البيروقراطية وطبائعها العنفوانية في بداية القرن العشرين، متتبعا في ذلك المنهج التحليلي، باعتباره الأنسب من الناحية المعرفية، إذ إن الالتزام بالقاعدة المنهجية يقتضي أن تكون نوعية المنهج من نفس الطبيعة التي تتحكم في الموضوع المدروس وتحدد خصائصه، على أن يدعم هذا المنهج التحليلي

بجملة من الإجراءات المعرفية الأخرى حسب طبيعة الانشغال وتمشي مساره كإجرائية النقد المقارنة، من أجل منح الموضوع المدروس حقه من الفهم والتحليل.

1- سمات الفكر السياسي الحداثي

إن التعامل مع هذه الأسئلة المنظمة في هاجس استشكالي هيمن على الساحة الفكرية والفلسفية خاصة في زمن الحداثة السياسية، أو ما يعرف بعصر الانقلابات الكبرى، يدفعنا إلى التنقيب داخل المتون الفلسفية من أجل إبراز سمات التفكير السياسي الحداثي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-1 العلمـــانيـــة

لعل ما يميز الفكر السياسي الحداثي في تجلياته الأولى هو مناهضته للتقاليد والأفكار الدينية المفروضة من طرف الكنيسة المسيحية، هذه الأخيرة كانت بمثابة المرجع الأول والأساسي الذي عرفته أوروبا في العصور الوسطى. فكانت الكنيسة بمثابة الموجه الوحيد للحياة العامة والخاصة، والمشرع الوحيد للقوانين السياسية والاجتماعية والثقافية، ولا تسمح لأي كان أن يغير وينتقد هذه التعاليم والتقاليد الكنيسية وذلك تحت شعار **"اعتقد ولا تنتقد"**، فكان انبثاق العلمانية لزاما للتعبير عن روح العصر الحديث الرافض للدين المسيحي المفروض من طرف رجال الدين، والثورة على الكنيسة وسيطرتها، والدعوة الصريحة إلى التحرر الفكري من نفوذها وقهرها، واحتكار رجالها للعلم والمعرفة، وتسلطهم الواسع على جميع ميادين الحياة وإقامة أنفسهم وسطاء بين الله والناس، لأن العلمانية فكرة جديدة حديثة "مرتبطة أصلا بوضعية خاصة، وضعية المجتمع الذي تتولى فيه الكنيسة السلطة الروحية، المجتمع الذي يكون فيه الدين مبنيا لا على العلاقة المباشرة بين الإنسان والله، بل على علاقة تمر عبر رجل الدين، الرجل الذي يتخذ العمل الديني مهنة ووظيفة ويرتبط تنظيميا بهيئة دينية عليا تعتبر نفسها المشرع الوحيد في ميدان الحياة الروحية."[5] فالعلمانية كمفهوم أساسي للفكر السياسي الحداثي ليست مقابلا معارضا

للدين، ولكنها تستدعي على الأقل التميز بين ما هو دنيوي وبين ما هو مقدس. أنها تفترض أن جانبا من الحياة البشرية لا يخضع لقبضة التعاليم الدينية، أو على الأقل يتبع خارج سلطة رجال الدين ومنه كانت ردود الأفعال الفكرية والسياسية مطالبة بجعل الحياة العامة للناس غير خاضعة لسلطة الدين* ورجال الكنيسة، والدعوة إلى رفع وصاية رجال الدين على العقول، وسيطرتهم على الفكر، وجعل العلاقة مباشرة بين الله والإنسان دون وجود أي وساطة. وبالتالي كانت هذه الأفكار الحديثة معبرة عن مراحل تطور الفكر السياسي الغربي، إذ كانت الثورة على الكنيسة ورجال الكهنوت ثورة على الدين نفسه، وهذا ما أكدته مواقف وآراء الفلاسفة و المفكرين، ومن هنا جاءت قولة الفيلسوف الألماني فريديريك نتشه (1840-1900) "قد مات الإله"، وأصبح الدين لا يمت بأي صلة في تنظيم الشؤون الاجتماعية والفردية وأصبح الإنسان صانعا مبدعا لتاريخه متحررا من كل القيود، متجاوزا بذلك كل التعاليم والأفكار التي روجت لها الكنيسة.

غير أن هذا التطور الحاصل في موقف العلمانية من الدين، قد كان سببا في مدى اختلاف الناس في فهمهم لهذا المصطلح، وفي مواقفهم المختلفة منه، فكان في بادئ أمره الدعوة إلى الوساطة بين الناس والله وتبرير العلاقة المباشرة ورفع كل القيود عن العقل الإنساني وحرية تفكيره، فهذه المواقف ليست معادية ولا رافضة للدين، وإنما هي محاولة تصحيح وإنماء مفاهيم لا تتعارض مع العقل ويذهب المفكر الجزائري محمد أركون (1928-2010) إلى تحديد مفهوم العلمنة وإعطائها دلالة، إذ يؤكد بأن المعنى العميق للعلمنة يتعلق بإرادة الفهم والمعرفة باعتبار أنها تعبر عن نضال من أجل تحرير الإرادة، فيقول بهذا الصدد: "فالعلمنة كما نفهمها ترتكز في مجابهة السلطات الدينية التي تخنق حرية التفكير في الإنسان ووسائل تحقيق هذه الحرية (...)،إن العلمنة ترتكز فقط في الإلحاح على حاجة الفهم والنقد داخل توتر عام في الإنسان."[6] ومنه فالعلمنة عند أركون لا تعني العداء للدين، بقدر ما تفيد عدم التلاعب به وتوظيفه لخدمة أغراض سياسية

معينة، فهذا النمط من العلمنة تجسيد لإطار نظري يتيح المجال أمام حريات التفكير والفعل كإطار سياسي ضروري يساعد في عملية الانتقال من الدولة بمفهومها الكلاسيكي القروسطي إلى دولة القانون بمفهومها الحديث.

1-2 العقـلانيـــة:

إن أساس البحث في المقومات الأساسية التي انبثقت من الفكر السياسي الحداثي يقتضي الخوض في البحث عن العقلانية وارتباطها اللصيق بالحداثة ومجالاتها المختلفة، لأن هذا البحث عن العقلانية قد أقترن بصور مباشرة وواضحة بالحداثة، حتى أصبح القول ؛الحداثة العقلانية، أو عقلنة الحداثة، وهذا ما أكده الفيلسوف الألماني هابرماس حينما جعل العلاقة بينهما علاقة وطيدة، وحضور الواحد منهما يستدعي حضور الأخر، وبهذا كانت العقلانية المفتاح الأساسي للولوج داخل الأفكار السياسية، الحديثة وروحا للإنسان الحديث الذي تجاوز فكرة الصدفة والخرافة والهوى، وإزالة كل الأفكار الكلاسيكية والتصورات العتيقة، "وهنا يظهر التضاد بين العقل والأسطورة في المناخ الكلاسيكي الغربي بصفة الاستبعاد، يعني أن الفكر الفلسفي قد أسس حداثته بمحاولة إعادة الاعتبار إلى العقل وإثباته من ناحية، واستبعاد تجليات اللاعقل من ناحية أخرى. لقد استبعدت الفلسفة الكلاسيكية اللاعقل بجميع مظاهره لأنه بحسب فهمها منبع الفساد والخراب (...)، فالعقل هو مفتاح الحقيقة والأسطورة مخبؤها لأن بالعقل يستطيع المرء السيطرة على ما تخفيه الأسطورة."[7]

فالفكر الغربي الحداثي أنبنى على تمجيد العقل وإعطائه الأولوية واعتباره المرجع الأساسي لكل بحث ومعرفة، وكذلك احتكام الإنسان إلى العقل في كل ما يحيط به في حياته ووجوده وعلاقاته مع غيره، وبذلك يكون العقل بمثابة الأداة التي يمكن بها التحكم في الظواهر والأشياء، وإدراك حقائقها. فالعقلانية كمقوم أساسي أنبنى عليها الفكر السياسي الحداثي عملت على عقلنة القول السياسي وذلك من خلال عقلنة الفكر

السياسي وجعل الظاهرة السياسية مستقلة قابلة للفهم العقلي. فمع نيكولا مكيافلي (1469-1527) أصبحت الظاهرة السياسية "من حيث هي شيء موضوع مستقل بذاته، وانفصالا عن ميتافيزيقا التفكير في تدبير شؤون الدولة يسمح للسياسة أن تحدث معقولية مستقلة لمعالجة الأمور، تختلف عن التناول الديني من ناحية، وتبتعد شيئا فشيئا عن التمشي الفلسفي، بل قد تعارضه أحيانا أخرى، لتتجنب طوباوية الخيال الفلسفي."[8]

وهذا ما شكل منعطفا حاسما للنظرية السياسية مع مكيافلي، إذ كان بمثابة المقوم الأول لبناء وتأسيس السياق الحداثوي للسياسة، فمكيافلي أصبح يمثل الأب المؤسس للحداثة السياسية، "فتجردت معه السياسة من كل تبرير لاهوتي، وبذلك فقد بات في مقدورها، وقد تجردت من إرادتها الدينية والأخلاقية، أن تقوم بقراءة مباشرة لنفسها إذ أمسى في الإمكان إخضاع السياسة للتحليل الموضوعي والعلمي وبالتالي النقدي"[9]. فمعالم الحداثة السياسية بدأت مع مكيافلي تتجلى في مبدأين هما الانفصال عن الدين وهيمنته، وعكس المعادلة من خلال جعل الكنيسة هي الخاضعة للدولة، وهذا ما أحدث نوعا من القطيعة مع العصور الوسطى، ولم يتوقف مكيافلي في هذا الحد فلقد ذهب إلى أبعد من ذلك ولم يكتفي بعلمنة الدولة، بل إلحاق الدين بها تماما.

وأصبحت بذلك السلطة خارج الوجدان الديني وبمشاركة المجتمع، لأن الممارسة السياسية انقطعت عن الفكر الميتافيزيقي واتصلت بالواقع، فاعتبرت السلطة السياسية اجتماعية ولا تستند لأي مشروعية متعالية، "أي نزع القداسة عن المجال السياسي باعتباره مجالا دنيويا للصراع حول الخيرات والسلطة والرموز"[10]، وكذلك تتجلى عقلنة الفعل السياسي من خلال تقويض أركان نظرية التفويض الإلهي (النظرية التيوقراطية) وقيام نظرية العقد الاجتماعي مع توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، وقد أبدع هؤلاء تصور جديد في قيام مجتمع ديمقراطي، على اعتبار أن الديمقراطية كنظرية وممارسة، بمثابة نتاج للمشروع السياسي الحداثي، "إذ لا يمكن التفكير في العمل الديمقراطي خارج

الأرضية الفلسفية، والسياسة الحداثية الموجهة لهذا العمل. وتكفي مراجعة كيفيات تشكيل الحرية الديمقراطية في تاريخ الفكر والممارسة السياسية في الغرب، للتأكد من المواكبة الحاصلة ضمن هذا التاريخ بين المرجعية الفلسفية والحداثية، وتجلياها في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي كفضاء ديمقراطي"[11].

1-3 النـزعة الـذاتيـة

من الواضح أن القول بالأساس الذاتي للفكر الغربي، لا يقل اهتماما عن القول بأساسه العقلاني، على اعتبار أن الفكر الحداثي في معناه الصريح هو إعلاء للذات الإنسانية واستعادة ثقة الإنسان في ذاته وفكره وحريته وحقه ومسؤوليته، إذ أن الإنسان كذات وفرد ذو طبيعة حرة وعاقلة، وهذا ما يؤكد لنا من زاوية جديدة إعادة تشكيل الفكر الغربي لنظرية جديدة، وهي نظرة الإنسان الحداثي لذاته كذات مستقلة "وهي مرجع الحقيقة واليقين، وهي الركيزة والمرجع الأساسي الذي تنسب لكل شيء (...) ، أي تنصيب الإنسان ككائن مستقل وواع وفاعل ومالك للحقيقة"[12].

ومنه يتشكل المفهوم الفلسفي للإنسان في الفكر الغربي الحديث بكل ما فيه من نزعات لا عقلية ومن هوى، وبكل ما تسعى إليه من نفع واستحواذ ، وأضحى العقل مجبرا على الانحياز والتوجه إلى الذات ليستمد منها اليقين، وفي الوقت ذاته يمنحها تبريرا لعقلنة أفعالها ومختلف ممارساتها التي تقوم بها باسم العقل افتراء عليه، ليرفع عنها بذلك استبداد الدين والأخلاق، وقد وقع للفكر الغربي بمظهريه الفلسفي والسياسي تطور وتغير عميق الأثر تم بموجبه التوجه نحو وجهة جديدة، تحمل هذه الأخيرة في طياتها تحقيق لغايات ذاتية، لطالما كان الفكر الغربي يصبوا إلى تحقيقها وذلك بالتخلص من اضطهاد الكنيسة، وتجبّر رجال الدين، وطغيانهم باسم تعاليم الدين والكنيسة، ومنه انبثقت هذه النزعة الإنسانية والتي أصبح الإنسان بمقتضاها مقياس كل شيء، فتؤكد هذه النزعة اتجاه العقل نحو الذات، باعتبارها ذات مريدة وراغبة في المعرفة، الشيء الذي يعني اقتحام كل

الميادين دون تردد، وكل مظاهر الحياة وتعابيرها لمعرفتها عن حقيقتها، وقد ترتب عن ذلك الإيمان بمبدأ الذاتية كسمة ومقوم أساسي أخر للفكر الغربي بعد العقلانية.

فالنزعة الذاتية إذن مرحلة جديدة تنبئ بأفول الميثولوجيا وانتصار العقل واستقلالية الذات البشرية، وهذا ما يؤكد لنا بأن انتصار الحداثة كثمرة هي "تحرير الروح واستقلالية الذات البشرية، وتقابل الإنسان مع نفسه كذات واعية، سيدة، مريدة وفعالة"[13].

وعليه فإن النزعة الذاتية كانت قاعدة أساسية للدولة الحديثة إذ تتضح الحياة الدينية، والدولة والمجتمع والعلم والأخلاق والسياسة والفن كتجليات لمبدأ الذات، وهذا ما أعلنت عنه الثورة الفرنسية ومدونة نابليون، وإعلان حقوق الإنسان، حتى بعد نهاية القرن الثامن عشر لم يهتم فلاسفة الفكر الغربي الفلسفي والسياسي إلا بموضوع واحد رغم تعدد التسميات وهو الإنسان وفاعليته.

1-4 الحريـة الفرديـة

لما كانت الذات سمة أساسية ترجع للإنسان قيمته واستقلاليته وتحرره، وتقابل الإنسان مع نفسه كذات واعية مفكرة مبدعة، فإن الحديث عن الحرية الفردية لا يقل اهتماما خاصة في بحثنا الداعي للولوج إلى الحقل السياسي والتعرف على الدعائم الأساسية التي تكون منها الفكر السياسي الحداثي، فالفرد أو الإنسان الحديث يطمح جاهدا للتحرر من كل القيود التي تكبل قدراته الذاتية والإبداعية.

فكانت الحرية في الفكر الغربي الحداثي جوهر الكائن البشري وغاية وجوده، فهي بمثابة الشرط الأساسي للحصول على مشروعية الفعل الأخلاقي، والاجتماعي والسياسي، ولقد كان لفلاسفة الأنوار والحداثة الدور الكبير في بلورة الأفكار التحررية، وجعل الإنسان الكائن الحر بامتياز، مما مكن هذا الإنسان الحديث من مقدرته على التشريع لنفسه. فالحرية بهذا المعنى نواة الفكر السياسي الحداثي، الرامي إلى إنشاء دولة المواطنين الأحرار، وهذه الأخيرة القائمة على الدستور والمناهضة لدولة حق الملوك في

الملك بخرافة التفويض الإلهي، دولة تقوم على احترام حرية الرأي لا إمبراطورية جبرية، وبذلك نؤكد بأن الحرية هي الغاية الأولى والرئيسية التي يتطلع إليها الفرد بطبيعته، لأن الحرية أساس حياته وهذا ما أكده عبد الله العروي في قوله "لا حاجة إلى التدليل على أن الحرية حق طبيعي ما دامت الحياة تستلزمها وتحتمها"[14]. فالحرية بديهة بالنسبة للفرد المتطلع للكشف عن قدراته الإبداعية والتخلص من كل أشكال الاستبداد والعبودية، كما نلمس دعوة الأفكار الليبرالية للحرية، من خلال جعل هذه الأخيرة المبدأ والمنتهى والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان، وقد كانت لهذه الأفكار صدى في قيام المجتمعات والدول الغربية الحديثة، خاصة ارتباط الحرية بالفردانية(individualism) وموجة الثورات البشرية التي نادت بضرورة تقديس الحرية الفردية. وإعطاء الأولوية للفرد في فرض ذاته وما تحمل من قدرات فكرية وإبداعية.

وبهذا كانت الحرية معلم أساسي يكشف عن ملامح المشروع السياسي الحداثي، وخلفية فكرية وفلسفية ارتكزت عليها أفكار عصر النهضة والأنوار. ومنه أصبحت الحرية المحور الأصلي التي تدور حوله كل الأفكار والتصورات حول قيام المجتمع السياسي الديمقراطي، لأن أبرز مجال تظهر فيه الحرية كأساس للفكر الغربي الحداثي هو المجال السياسي، بالتحديد في الفعل الديمقراطي، لأن الديمقراطية سواء كانت نظرية أو ممارسة فهي لا تعدو أن تكون إلا نتاجا للمشروع السياسي الحداثي، على اعتبار أن النظام السياسي الديمقراطي يرتبط ويلتحم ارتباطا شديدا بفكرة الحرية، ولا يمكن لهذا النظام السياسي أن يحقق مشروعيته ما لم يتأسس على مبدأ الاقتراع العام، والسيادة الشعبية، والسلطة الشرعية.

فالديمقراطية جعلت من الحرية غاية في حد ذاتها، ومن شأنها تكريس الاستقرار والسعادة والتضامن، ومنه تكون الديمقراطية كشرط أساسي لتجسيد الفعل التواصلي، أي وجود تفاعل بين مجموعة من الذوات أو هو حسب تعبير هبرماس بالتذاوت أو بالتذاتية

intersubjectivité والتي تعني التفاعل القائم بين أفراد المجتمع الواحد، أشخاص لديهم روابط والتزامات متبادلة انطلاقا من مقاييس مشتركة تظهر في عالمهم المعيشي.

كما يؤكد آلان تورين بأنه إذا كانت الديمقراطية تقتضي الاعتراف بالآخر، فإن الثقافة الديمقراطية ستكون هي تلك التي تعترف بالمؤسسات السياسية كمستقر رئيسي لهذا الاعتراف بالأخر، وهذه الثقافة هي الأرضية الفكرية للديمقراطية، مثلما أن المجتمع المدني هو أرضيتها الاجتماعية والاقتصادية ، وبهذا فميزة الديمقراطية لمجتمع معين، لا تتوقف في شكل الانسجام الحاصل بين الأفراد، انطلاقا من روابط والتزامات متبادلة، بل وتتعدى إلى الإقرار بالحق في الاختلاف، وتسيير شؤون هذا الآخر بتعميق الحوار بين التجارب والثقافات المتعددة والمختلفة[15].

أخيرا فإن الحرية قبل أن تكون مقوما أساسيا للفكر السياسي الحداثي، فهي توق إنساني يهدف إلى تحرير ذاته وإعطائها حرية واستقلالية من خلالها يستطيع هذا الإنسان أن يكشف عن ذاته وعن كل قدراته وإبداعاته في شتى مجالات الحياة سواء كانت في الجانب الفلسفي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي. فكانت الحرية بمثابة المحرك الأساسي الذي يحرك وعي الإنسان الحديث متجاوزا بذلك وعيه القديم، متجها بذلك إلى البحث عن حياة حرة تسمح لذاته العاقلة بأن تكون مستقلة في علمها وعملها.

1-5 الـديمقـراطيـة الليبـراليـة

لقد كانت الليبرالية من الملامح والسمات الأساسية المؤكدة للمشروع السياسي الحداثي القائم أساسا على دعائم كانت بداياتها الأولى مع العلمانية ثم العقلانية والذاتية والحرية الفردية، وصولا إلى الليبرالية المستندة إلى الديمقراطية كوجه جديد ونظام سياسي يعبر عن حقيقة الأفكار السياسية الحداثية بكل سامتها الأساسية، والتي اتصف بها الفكر السياسي الحداثي، وكانت بمثابة النواة لكيانه ووجوده، فانطلقت الأفكار الليبرالية وكانت نتيجة لصراعات تاريخية أخذت أحيانا أشكالا عنيفة ضد حكم الإقطاع

واستبداد الملوك والكنيسة، "فكان لابد من التشديد على الحريات والحقوق، وكان لابد من إقرار الفردية والذاتية على الصعيد الفكري، ولا بد من التأكيد على استقلالية الفرد وكرامته ومسؤوليته وملكاته المتعددة، ولابد أن ينظر الفرد لنفسه لا كمخلوق فقط بل وأيضا كخالق للأشياء والقيم."[16] ولابد أن يناضل الفرد من أجل بلوغ حقه وتجسيد حريته، فالفكر الليبرالي دعوة إلى الفردية بالدرجة الأولى وتوجه نحو الحرية، واحترام المجال الخاص الذي يتمتع فيه الفرد باستقلاليته وحريته، وهذا لن يتحقق إلا في ظل الديمقراطية الليبرالية، ونعني بذلك الديمقراطية الدستورية، التي تعمل على وضع حدود على كل سلطة حامية لمجال خاص، لحماية حرمة الأفراد في حياتهم وأموالهم وحرياتهم، ولقد ساهم فلاسفة التنوير في أوربا في بلورت وتجسيد هذه الأفكار الليبرالية، وكانت أسماء مونتسكيو، وفولتير وهيوم وميل ولوك وروسو من الأسماء التي ساهمت بدرجات متفاوتة في تأكيد هذه التقاليد الليبرالية، الداعية إلى الديمقراطية الليبرالية بحلتها الجديدة والمستندة في ذلك إلى الحقوق والحريات، فقد انبثق من هذا الوضع قيام دولة قومية في صيغتها الليبرالية، تحدد فيها العلاقة المباشرة بين الدولة والفرد مباشرة وبدون تدخل أي جانب غيبي أو وجداني أو أسطوري.

فالدولة الليبرالية مهامها تنحصر في حماية الفرد سياسيا واجتماعيا، وحمايته من الآخرين أولا، ومن الدولة نفسها ثانيا، "وهكذا يصبح الفرد عنصرا أساسيا في الدولة التي تكون مهمتها الذود عن مصالحها وحمايته والعمل على أن يعيش حياة حرة كريمة، فتصبح الحرية أساسا للعمل السياسي، بل تصبح عنصر كل الممارسات والأقوال والخطب"[17].

ونعود مرة أخرى إلى ما أكده عبد الله العروي بأن الحرية تمثل نواة الديمقراطية الليبرالية فهذا ما نلمحه في قوله "إن الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر وشرح أوجهه والتعليق عليه"[18].

وكذلك ما يؤكده لوك بأن من أسس ودعائم الديمقراطية الليبرالية هو العلاقة الوطيدة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة والتأكيد بأن للفرد مجالا خاصا يستقل فيه عن غيره، ودون تدخل في توزيع الملكية كما لا يمكن أن تتمركز في يد واحدة، ولو كانت نفسها يد الدولة. فالملكية الخاصة شرط لحرية الأفراد، ويؤكد من جانب آخر بأن قضية السلطة السياسية يرتكز على حكم القانون وسيادته، هذا الأخير يعمل على حماية الحقوق والحريات، فالديمقراطية الدستورية حسب لوك هي من أفضل النظم السياسية المعبرة عن حقيقة الحرية والحقوق التي يطالب بها الأفراد من أجل ضمان كرامة وحياة أفضل.

ونشيد بالذكر أن العلمانية كانت مقوم الفكر السياسي الحداثي، وهي سمة هامة انبنت عليها الديمقراطية الليبرالية، بوصفها فلسفة سياسية تعارض المؤسسات السياسية والدينية التي تحد من الحريات الفردية، وتؤكد بأن الإنسان عقلاني حر له الحق في التعبير عن حريته وثقافته الواسعة، وهذا ما يجعل من الفكر الليبرالي الديمقراطي فكر فردي لا ديني، والمجتمع حسب الرؤية الليبرالية مجوعة من الأفراد يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق ذاته وأهدافه. ومنه كانت هذه الأفكار الليبرالية دعوة عالمية لحقوق الفرد والإنسان، مجردا من أي اعتبار خاصة بالجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة، وكذلك هي أفكار تدعوا إلى المساواة والعدالة، وتأكيد لدولة القانون خاصة مع المفكر الأمريكي جون راولز* "الذي قام بتحديد فكرة دولة القانون وضرورة الانصياع لقواعد عامة ومعروفة سابقا فالقانون حسب راولز ليس مجرد أوامر تصدر من السلطة ولا هو مجال للتحكيم، وهناك قيود من حقوق الأفراد وحرياتهم لا يجوز الجور عليها."[19] وقد كان لكتابه **"نظرية العدالة"** دور كبير في تحديد أساس السلطة، والقانون القائم على الحرية والمساواة في الفرص، وتأكيدا في ذلك لمبادئ الليبرالية.

وعليه فإن الدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي قام عليها الفكر السياسي الحداثي هي دعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وانفتاح لمزيد من

الكفاءة التي تتحقق من خلالها العدالة والمساواة بين الأفراد، مما يجعل من هذه الديمقراطية الليبرالية عنصر فعال من عناصر التقدم.

"وإذا كانت الليبرالية دعوة إلى الحرية والكفاءة فإنها وبنفس الدرجة دعوة إلى السلام، فلم يخبرنا التاريخ عن أية حروب وقعت بين دول تأخذ بالنظم الليبرالية، فهذه نظم منطقها الحوار والمناقشة وليس القهر أو الحرب"[20].

2– حنة أرانت والقراءة النقدية للحداثة السياسية

لعل التأكيد على حقوق الأفراد وحرياتهم في النظام الديمقراطي الليبرالي هو ما يبرر مدى قدرة هذا النظام الليبرالي على التسامح والتعايش مع مختلف القيم والمبادئ التي يؤمن بها كل فرد، هذا التعايش والتسامح مع الآراء والمعتقدات المختلفة أعطى الليبرالية نضجا وعمقا في عدم الانسياق وراء المطلقيات، فبالرغم من الحروب التي عرفها القرن السادس عشر، استطاعت أوربا أن تتعايش مع حرية العقيدة للجميع دون تعصب في القرون التي تلتها، كل هذه الأفكار الفلسفية والسياسية كانت بمثابة البذور الأولى لنشأة الفكر السياسي الحداثي الغربي، والذي أخذ بالنظام السياسي الديمقراطي كأساس لتحديد السلطة، مبنيا على مطلب تدعيم الحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان وإعطاء الأهمية للحرية كمبدأ وقيمة، من أجل تكريس نظام سياسي يضمن الاستقرار والسعادة والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد.

وبالتالي فتاريخ البشرية هو تاريخ تجارب لأساليب الحكم والسلطة باعتبار أن الديمقراطية نظام حكم، كانت له تجربة سياسية اختلفت من عصر لعصر أخر مثلما تختلف من مجتمع لآخر، وبذلك كانت الديمقراطية ركيزة تأسس عليها الفكر السياسي الحداثي الخاص بالحريات السياسية وبنمط الحكم الديمقراطي، غير أن التطورات والتغيرات السياسية الحاصل في أوائل القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، والثورات التحررية والاجتماعية، قد أبرزت شروط انفجار المعقولية الكلاسيكية، وانبثاق من ذلك إيديولوجيات

مؤثرة بمكينة عسكرية واقتصادية هائلة، ونظم بوليسية متقدمة، وبذلك أصبحت الديمقراطية كلمة كبيرة ورنانة خطيرة وفي كثير من الأحوال لا تفيد شيئا، بل وتستعمل كوقاية من أجل امتصاص غضب الجماهير. وبهذا تكون الديمقراطية عبارة عن ستار لممارسات سياسية تفتقد لأهم الدعائم والركائز الأساسية التي قامت عليها هذه الديمقراطية بصفة خاصة، والفكر السياسي الحداثي بصفة عامة.

ولقد كان للمفكرة والناقدة الألمانية المعاصرة حنة آرانت (1906-1975) دور كبير في بلورت تصورات عميقة، وأراء منيرة إزاء ما ميز الفكر السياسي الحداثي برمته، عجلت بضرورة إعادة القراءة والتأسيس لمقومات الحداثة و أسسها، وكشف الستار لمظاهر الأزمة التي باتت تنخر الكيان الإنساني، خاصة في جانبه السياسي، وذلك يبرز من خلال قراءاتها و انتقاداتها، والتي أعيد بها بناء صرح سياسي معاصر، يواكب لب المعضلات السياسية المعاصرة، ومنه التأسيس لقيم حداثية تتجاوز حالة الهدر الإنساني، واغتراب هويته السياسية، وفسح المجال أمامه لرؤية العالم كمشروع مفتوح و مشترك، وبهذا تكون حنة أرانت أمام نحت تصور جديد عن الإنسان وعن شروط تواجده في العالم، والسير في رحلة استنبات البذور المؤسسة للفعل السياسي، في حقول العقل والتاريخ والفعل والحرية. فقد شكلت حنة آرانت من خلاله موقفا متميزا، من خلال قراءتها للحداثة وعلاقتها بالفعل الإنساني، فكان بمثابة الموقف الرافض للقراءة الأنطولوجية للتاريخ. وكذلك كان لجوؤها إلى السمات الثلاثة المؤسسة للحداثة كدعوة ضمنية في إعادة فهمنا للتاريخ وإعادته إلى مجراه الطبيعي وهو مجرى الفعل الإنساني. فالحداثة انبثقت للوجود من خلال أحداث بسيطة وعادية، غير أن نتائجها ادت مباشرة للأزمنة الحديثة برمتها. وتنحصر هذه الأحداث الثلاثة المؤسسة للحداثة عن مواقف وتصورات جل الفلاسفة المعاصرين في: "**الإصلاح الديني، اكتشاف أمريكا، واختراع التلسكوب**."[21]

2–1. الإصلاح الديني: رغم كارثة رفع شعار تحرير الأفراد من قيود واضطهاد وسلطة الكنيسة حسب رأي هذه المفكرة الألمانية، إلا أن نتيجته هي الحرمان الكلي للفلاحين من شرط انتمائهم إلى هذا العالم، وذلك بعد مصادرة ممتلكات الكنيسة مما أدى إلى ما سيعرف لدى حنة أرانت بمجتمع الحشود[22] ، مجتمع الإنسان المتوقف وجوده لغاية واحدة وهي الاستهلاك، مجتمع الإنسان المشتغل أو بتعبير آخر الدابة التي تشتغل لكي تستهلك.

2–2. اكتشاف أمريكا : يبرز حدث اكتشاف أمريكا باعتباره لحظة كان لها الوقع الكبير في رؤية العالم من طرف الإنسان ، على اعتبار أنه ولأول مرة في تاريخ الإنسانية، سيكون من الممكن قياس الأرض وتحويلها إلى كرة يستطيع الإنسان أن يديرها داخل المختبر قبل الانطلاق في رحلات الاكتشاف والاستكشاف[23]، هذا الحدث كشف عن علاقة جديدة بين الإنسان الحديث والعالم ،أساس هذه العلاقة محاولات هروب الإنسان من هذا العالم، فقد مثلت هذه الأحداث الصرخة المدوية لتحقيق رغبة الإنسان الحديث في الهروب من الأرض والعزوف عنها ، رغبة تزامنت بشكل غريب مع فرار هذا الإنسان الحديث من مجال فعله السياسي، والابتعاد التام عن التفكير في معنى السياسة.

2–3. ابتكار التليسكوب : بزغ هذا الحدث الثالث بوصفه الحدث الأكثر تأثيرا على واقع الأزمة الحديثة، ذلك باعتباره حدثا عبّر عن الانتصار الفعلي للإنسان الصانع L’homme Faber، واستحواذ هذا الأخير القدرة على صناعة الآلة التي تثبت على صدق الحقائق الفعلية وفساد تلك التي عودتنا عليها الحواس، بذلك يكون هذا الحدث بمثابة الانقلاب الذي بين من جهة سرعة وأهمية الاكتشافات والاختراعات الإنسانية التي اكتسحت الفراغ، وبرزت رغبة الإنسان الحديثة في التقدم نحو الجديد، ومن جهة أخرى كشفت عن غياب معنى العالم والأرض اللذان يمثلان شرطين قبليين للفعل الإنساني، ولوجود الإنسان باعتباره فاعلا سياسيا، وبذلك تكون هذه الأحداث والتي تم التطرق إليها من نظر المعاصرين هي أهم الأحداث التي تأثثت عليها الحداثة، ويمكن

القول بأنها بذرة البداية للأزمنة الحديثة "والمتجسدة في جرأة الكُتاب والفلاسفة والعلماء، جرأة قوية متميزة منذ القرن السابع عشر فتحت لنفسها رؤية جديدة لم يشهدها تاريخ الإنسانية برمتها."[24]

إن التنقيب داخل هذه الأحداث وما وصلت إليه من نتائج ومفارقات، كانت بالغة الأهمية بالنسبة إلى حنة أرانت بالدرجة الأولى، تستحق أن يفرد لها كتاب خاص نظرا للأهمية القصوى التي تلقيها هذه الأحداث في التأسيس لصرح الأزمنة الحديثة، لكن هل لهذه الأحداث وقع لمس بأزمة الأزمنة الحديثة وبالأخص أزمنة الإنسان الحديث.

لقد كانت هذه الأزمة السياسية، أزمة العالم الحديث المتصحر بتصاعد المد التوتاليتاري الذي يعتبر أفولا ونهاية لمعنى السياسة،[25] والمؤكد أن لهذه الأزمة تأثير كبير في حياة الإنسان الحديث المصاب بخيبة الأمل تجاه وجوده أو تجاه الحياة التي يأمل أن تغمرها السعادة والانتعاش، على اعتبار أن الحياة الحديثة التي عاشتها أرانت عن كثب مثلت في فكرها صدمة واقعية، تجلت في الحال المأساوي لعالم ما بين وما بعد الحربين العالميتين. وصدمة الحرمان التي خيّم عليها زوال أبسط مظاهر الحياة الإنسانية، فأصبح الإنسان الحديث في هذا الوضع محروما من العالم، والشعب الذي ينتمي إليه مهددا في وجوده محروما من فضاء الظهور.

وقد وظفت المفكرة الألمانية حنة أرانت مجاز الصحراء والواحة للتوصيف عن جوهر الحرمان من العالم والذي طال الإنسان الحديث، وترتكز في ذلك إلى ما أكده نتشه في هكذا تكلم زارادشت "عن تمدد الصحراء كتغلب لكفة العدم على حساب الوجود، فالصحراء تتوسع على حسب الوجود"[26]. أن تحرم من العالم معناه حسب أرانت منع الإنسان من الانتماء إلى عالم الإنسانية، وينزله إلى المرتبة الحيوانية، كما يساهم في ازدياد حركة توسع الصحراء الجافة وزحفها على الأخضر واليابس وابتلاعها للواحات بوصفها رمزا للحياة والخصب.

إن هذه الصحراء حسب آرانت تتوسع وتلتهم كل ما يعترض طريقها، خاصة عندما يقع الاعتداء على القانون، ويحرم الناس من ربط العلاقة مع العالم والآخرين. وعندما يكبر ويتسع الخطر القادم من الأنظمة التوتاليتيرية، تشرق شمس الحروب العدمية التي تعمل على اكتساح ساحة العلاقات البشرية. فالحروب في عصرنا هذا أضحت مصدر كل الكوارث المتسيبة في تحول وتغيير العالم إلى صحراء قاحلة. وتحاول أرانت في هذا الوضع التمييز بين صحراء الطغيان وصحراء الاستبداد الشمولي، "فصحراء الطغيان مازالت فضاء ممتدا يمكن الهروب منه، فهو فضاء مازال يضمن الحرية ولو في شكل الهروب وترك المكان للحركات والأفعال التي تخفيه ساكنيها."[27]

لعلنا نعترف في هذا الأفق أن صحراء المد الشمولي هي صحراء جرداء تكتسح كل ما يقف في طريقها، قاتلة لكل تطور وكل حركة نحو الحرية والإبداع، يمكن وصفها بالقوة القاهرة للإنسان ومنع أي أمل للحركة والحياة، وبذلك يكون هذا المد الشمولي إرهابا يحطم ليس وفقط الحرية، بل وأيضا كل ملكة فعل أو رغبة أو تفكير عندما يدفع الناس إلى تحطيم بعضهم البعض.

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من هذه الورقات البحثية هي محاولة وضع مقاربة تسعى إلى تسليط الضوء على أهم المقومات التي تأثث عليها الفكر السياسي الحداثي، وأهم المحطات المركزية التي ساهمت في بلورت أهم التصورات الفلسفية والسياسية في القرن العشرين، ومن جهة أخرى التوجه رأسا بالبحث الفلسفي نحو الإنسان من زاوية شرطه السياسي، وتلك هي الغاية التي وجهت كل أعمال آرانت.

تنكشف لنا من خلال ما تم تقديمه حتمية خوض المجازفة والسير في هذا الدرب الذي شقته آرانت، وهي تحاول التأسيس لصرح سياسي يتجاوز الأيديولوجيات التقليدية، وماله علاقة بالسلطة والعنف، وإعادة التفكير في أزمة الإنسان الحديث. فهذا الدرب هو درب

سياسي بامتياز، انبثق من وعي أرانت العميق بالبعد السياسي للحداثة وللأزمة التي خرجت من جوفها، فقد كانت قراءة أرنت للتراث الغربي باعتبارها محاولة جادة لتشخيص موضع الورم السياسي الذي بات ينخر كيان الغرب، فلم يكن هذا الورم وليدا للصدفة او عرضا طارئا على العالم الغربي، بقدر ما كان نتيجة منطقية للمسار الذي اتبعه العقل الغربي، منذ أن قرر الخروج من حدوده التاريخية والجغرافية لإعادة وضع خريطة للعالم وبسط هيمنته عليه.

إن القارئ لمتن أرانت الفلسفي والسياسي يجعله يعيش نوع من الفسحة الفلسفية والسياسية، وذلك لمدى حضور الهم السياسي الأرانتي في الفكر الفلسفي، استشكالا وتحليلا، فأن هذه الفيلسوفة أعطت عناية فائقة للبعد السياسي للإنسان، ونظرت في شرط وجوده السياسي قبل كل شيء فكانت هذه الرؤية بمثابة مقاربة للإنسان، لا من باب وجوده أو ماهيته، بل من باب فعله وانفعاله وفاعليته في الوجود، وهذا ما جعلها تتجه نحو قراءة الفكر السياسي الحداثي بكل محتوياته ومستجداته بصفة عامة، وتصورها للحداثة والأزمة التي باتت تنخر الجسم السياسي بصفة خاصة، متجهة نحو تغيير جذري لمفاهيم الإنسان، السياسة، السلطة، والسيادة، وخلخلة أسس القراءة الأنطولوجية للتاريخ وإرساء دعائم رؤية جديدة له، قوامها النظر إليه باعتباره عصارة الفعل الإنساني الذي هو فعل سياسي في مقوماته وفي لب جوهره.

الهوامش:

[1] تزفيتيان تودروف: فتح أمريكا ومسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، دار سينا، مصر، 1992، ص11.

[2] فارح مسرحي: مداخل الحداثة السياسية من خلال أعمال محمد أركون، مقال من مجلة دراسات فلسفية (مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية)، الجزائر، العدد الأول، جانفي 2014، ص 107.

[3] المرجع نفسه، ص 107.

[4] محمد سبيلا: الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2000، ص63.

[5] محمد عابد الجابري: الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، 2012، ص 109.

* الدين: مفهومه هنا على انه تعاليم الكنيسة باعتبارها مؤسسة تنازع الدولة في السلطة على الناس: الدولة تملك أبدانهم والكنيسة تمتلك أرواحهم.

[6] محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الاسلامين، ترجمة محمد صالح، مركز الانماء القومي، ط 2، بيروت 1996، ص 294.

[7] فتحي التريكي، رشيدة التريكي: فلسفة الحداثة، مركز الإنماء القومي، ب ط، بيروت 1992، ص 69.

[8] عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي: الحداثة وما بعد الحداثة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2012، ص 222.

[9] علي عبود المحمداوي: فكر الحداثة وتحولات أصل السلطة وشرعيتها في مدخليات وأصول الفلسفة السياسية المعاصرة، مقال من كتاب جماعي بعنوان: الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، إشراف علي عبود المحمداوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص21.

[10] محمد سبيلا: الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص64.

[11] كمال عبد اللطيف: الأسئلة الغائبة في الديمقراطيات العربية، سؤال المرجعية وأسئلة المجال، مجلة فكر ونقد، عدد48، أفريل، 2002. ص 10،11.

[12] محمد سبيلا: الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص65.

[13] علي حرب: الماهية والعلاقة، المركز الثقافي العربي، ط 1، بيروت 1998، ص 214.

[14] عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، ط 5، بيروت 1993، ص 35.

[15] آلان تورين: ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسين القبسي، دار الساقي، بيروت لبنان، 1995، ص 39-40.

[16] فتحي التريكي، رشيدة التريكي: فلسفة الحداثة مرجع سابق، ص64.

[17] المرجع نفسه، ص63.

[18] عبد الله العروي: مفهوم الحرية، مرجع سابق، ص 39.

* جون راولز: فيلسوف ومفكر أمريكي (1921 – 2002)، بروفيسور جامعة هارفارد، جمع فكره في كتاب ضخم سماه نظرية العدالة.

[19] حازم الببلاوي: عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، مرجع سابق، ص 18.

[20] المرجع نفسه، ص 19.

[21] Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne, Traduction Georges Fardiers, préface Paul Ricœur, Ed Calament, Lévy, 1961 et 1983, P315.

[22] نبيل فازيو: الاكتشاف السياسي للإنسان، سلا، المغرب، ابريل 2009، ص 8.

[23] Hannah Arendt, condition de l'homme moderne, op.cit., p316-317.

[24] Hannah Arendt, condition de l'homme moderne, op.cit., p316.

[25] Hannah Arendt, Qu' est-ce que la politique, traduction de sylvie courtine, Ed seuil, paris, 1995, p.188.

[26] زهير الخويلدي، معان فلسفية، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوسيع، ط1، دمشق، سوريا، 2009، ص 181-182.

[27] المرجع نفسه: ص183.